مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

من إعداد الأستاذين :
بوكساني رشيد/ رئيس قسم التجارة الدولية
دبيش أحمد / رئيس قسم التجارة الدولية
كلية القانون والتجارة الدولية
جامعة أحمد بوقرة –بومرداس-
الجزائر

I

إذا كانت العولمة الاقتصادية تتجلى في تحول العالم إلى توليفة أو منظومة من القنوات الاقتصادية المتشابكة التي تتدفق فيها الثروات القومية، متجاوزة كل حدود السيادة التي تمتعت بها الدول القومية في السابق، وما ينتج عن ذلك من سيادة نظام اقتصادي سياسي واجتماعي واحد في العالم كله تقريبا، فإن هذا كله يفسر التغيرات الملاحظة التي طرأت على المعادلة التي وازنت منذ بداية القرن العشرين البنى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وما ميز مطلع الألفية الثالثة من جهود اتحادية تكاملية- ما بين معظم دول العالم لتشكل درعا اقتصاديا يقيها تحديات الكتل الاقتصادية التجارية الأخرى، وغزوها لأسواقها واقتصادياتها

وإذا لم تكن هذه الجهود الاتحادية التعاونية والتكاملية تهدف إلى زيادة تأثير هذه المجموعات وزيادة نفوذها في مناطقها، فإنها ترمي إلى اكتسابها خبرة لدى تعاملها مع الكيانات الاقتصادية التجارية الأخرى في الاقتصاد العالمي

وإذا كان هذا هو حال معظم دول العالم أوروبية، أمريكية أو آسيوية في تكوين

هذه التكتلات كالإتحاد الأوروبي، والنافتا (أمريكا الشمالية) والنمور الآسيوية، فإن التساؤل الملح هنا هو ماذا عن واقع وحال الدول العربية خاصة دول شمال إفريقيا؟ ماذا فعلت لحماية اقتصادياتها من هذا الصراع الاقتصادي المحموم؟ وماذا فعلت لتكسب اقتصادياتها قوة أو ميزة تنافسية، إن لم نقل تمكنها من منافسة الاقتصاديات الأخرى، فإنها تضعها في موقع تفاوضي وتعاملي أفضل من الذي كانت ولا تزال عليه

من هذا المنطلق تتضمن مداخلتنا بعض العناصر التي نعتقد أنها في إطار الموضوع والتي تناولناها في المحاور التالية:

- أسس التكامل الاقتصادي، أشكاله وآثاره الاقتصادية
- إتحاد المغرب العربي والعمل المغاربي المشترك باتجاه التكامل
- معيقات العمل المغاربي المشترك واقتراحات التفعيل

1- أسس وأشكال التكامل الاقتصادي:

ظهرت خلال الخمسينات من القرن الماضي وما عقبها حركة اعتبرت جديدة آنذاك تستهدف تحرير التجارة الدولية وتقوم على أسس إقليمية، حيث ساد خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل اقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها وعموما فإن ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الدول المتقاربة في المصالح المادية أو من حيث الموقع الجغرافي قد أصبحت ظاهرة جديرة بالبحث والدراسة لتحديد ماهيتها وما يمكن أن يترتب عليها من آثار.

1/ مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه:

يستخدم البعض مصطلح "التكامل الاقتصادي" للدلالة على معان كثيرة تكون أحيانا متباينة، فيستعمله البعض الآخر للعبير عن علاقات أمتن تنشأ في إطار الاندماج

والوحدة* هذا وإن كان هناك ثمة فرق جوهري بين المعنين، ففكرة التكامل ترتبط بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني للأقطار وأطراف عملية التكامل، تكون على درجة من التعقيد والشمول وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية بين هذه الأقطار، في حين أن مجرد التعاون الاقتصادي لا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه من العمق والشمول وبعد العلاقات بين الأطراف. فهناك فرق بين ما يترتب من آثار عن الحالة التي يتوصل فيها قطران إلى إزالة جميع القيود والحواجز على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينها وإلى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيدها وبين الحالة التي تكتفي فيها على تسهيل تسوية إجراءات انتقال السلع والأفراد.

أ/ مفهوم التكامل الاقتصادي:

يقصد بالتكامل الاقتصادي عادة اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات[1].

كما يشير مصطلح "الاقتصاد" إلى العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية، لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات[2].

وفي إطار المفهومين أعلاه فالتكامل الاقتصادي قد يكون "تكاملا عاما وشاملا"، كما قد يكون "تكامل قطاعي"، حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبق التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول المعنية أما التكامل القطاعي فهو

* يبرز البعض هذا الاستخدام المزدوج للمصطلح، بالقول أنه عندما تتفق دول أو أقطار على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، فإن هذا يشكل صورة التكامل الاقتصادي.

[1] كامل بكري: الاقتصاد الدولي : الدار الجامعية- بيروت لبنان 1988- (ص 287).

[2] عمر صقري: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة: الدار الجامعية2002-2001- (ص 287).

الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية[1].

ويمكن إيجاز بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين حول التكامل فيما يلي:

- **ميردال (MYRDAL) :** "عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية واجتماعية، حيث تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج".

- **فجدا: (VADJA):** ميز بين نوعين من التكامل التجاري هما:

* التكامل من خلال السوق: والذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.

* التكامل من خلال الإنتاج: والذي يتم بواسطته رفع الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها المثلى من الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.

- بيندر (JOHN PINDER) : "يرى بأن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لمنطقة التكامل، وصياغة وتطبيق سياسات متسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة".

- فينر (VINER): "يرى بأن التكامل الاقتصادي يعبر عن ظاهرتين هما:

- ظاهرة خلق التجارة *
- ظاهرة تمويل التجارة

[1] محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية، تجارتها وتوقعاتها(الجزء الأول) مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت لبنان- (ص 62).

* - يحدث خلق التجارة عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو كذلك في التكامل.

- يحدث تحويل التجارة عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج التكامل بواردات أعلى تكلفة بعضو التكامل.

إضافة للمفاهيم أعلاه فهناك من الاقتصاديين من ينظر للتكامل الاقتصادي محددا مضمونه انطلاقا من القول باحتواء هذا الأخير على جانبين سلبي وإيجابي، يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما من الناحية الإيجابية فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل[1].

ب/مزايا وأهداف التكامل الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي عدة مزايا وأهداف تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامته، حققتها وتسعى إلى تحقيقها الدول المتكاملة والدول الساعية للتكامل، يمكن إيجازها فيما يلي:

- يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أوسع لإقامة المشروعات كبيرة الحكم التي تتمتع بمزايا الإندماج الكبير كاستجابة اتساع السوق المشتركة ومنه تخفيض تكاليف إنتاج لصالح الرخاء الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل كما يساهم أيضا في التقليل من مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة الاستثمار والإنتاج[2].

- يساعد على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتظافر جهود الأطراف المتكاملة عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومنافسة القوى الاقتصادية الخارجية أو الأجنبية[3].

[1] أحمد فريد مصطفى- محمد عبد المنعم غفر: الاقتصاد الدولي: مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1999- (ص217).
[2] محمد الحمصي: خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية- مركز دراسات الوحدة العربية-لبنان- (ص92).
[3] محمد الحمصي: خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية- مركز دراسات الوحدة العربية-لبنان- (ص92).

- يساعد على تحسين شروط التبادل التجاري لتوفير الظرف الأمثل والأحسن في مجال التعامل الدولي مقارنة بما كان عليه وضع هذه الدول منفردة قبل التكامل يمكن من قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية على النطاق الدولي ما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية[1].

- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وهذا لكونه يعد من أنجح العلوم القصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا أكبر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيجعل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الإنتاج وتحسين في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة[2].

ج/ أسس التكامل الاقتصادي:

يقوم التكامل الاقتصادي على مجموعة من الأسس نوجزها فيما يلي:

-إلغاء القيود على حركة السلع: إذا كان أحد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع تكون قادرة على استيعاب وامتصاص فوائض الإنتاج المحققة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء منفردة من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة، فإن تحقق ذلك يشترط كأساس أولا قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعرية كانت أم كمية والتي من شأنها إعاقة هذه الحركة، تمكينا لبلوغ أعلى مستويات الاستفادة من وفرات النطاق الواسع في الإنتاج الذي يتلخص في زيادة الإنتاجية وتدني التكاليف والأسعار، كما لا يجب أن يتوقف الأمر عند مستوى إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المتكاملة بل يجب أن يتعدى إلى توحيد واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل، مع وجوب تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء، ورفض قيام

[1] كامل بكري: الاقتصاد الدولي: الدار الجامعية- بيروت لبنان 1988- (ص307).
[2] كامل بكري: الاقتصاد الدولي: مرجع سابق (ص307).

أي دولة في التكامل يعقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع الدول الأجنبية إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء في التكامل[1].

- إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج: يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة أشكال القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة، الأمر الذي يمكن من التغلب على عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج في كل دولة على حدى، فاقتصار كل بلد في التنمية على القدر المتوفر لديه من الموارد الاقتصادية يؤدي إلى تأخير التنمية وضعف معدلاتها، وما يترتب عن ذلك من ضعف الكفاءة الإنتاجية الكلية بهذه الدول.

- تنسيق السياسات النقدية والمالية: يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة هذا التنسيق فمن الناحية المالية يتغير توحيد معدلات الضرائب لأن اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وأخر، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى في حالة إلغاء كافة الرسوم الجمركية، أما من الناحية النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التمويل فيها، ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف بين عملات دول التكامل تؤدي إلى اضطراب أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعاملين في دول التكامل إلى مخاطر جمة[2].

- **تنسيق السياسات الإنتاجية:** يعتبر هذا الأساس مكملا لأساس حرية انتقال عناصر الإنتاج، حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفا سبل استغلالها وذلك بتخصص كل

[1] كامل بكري: مرجع سابق (ص290).
[2] كامل بكري: مرجع سابق (ص290).

دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها لميزة نسبية أكبر من غيرها، مما أدى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها[1].

2/ أشكال التكامل الاقتصادي:

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي :

أ/ ترتيبات التجارة النفطية: تتيح فرض حواجز أقل على التجارة ما بين الدول الأطراف منها على التجارة مع باقي الدول الأخرى وهذا هو الشكل المبسط للتكامل ومثاله نظام تفضيل "الكومنولث" البريطاني المنشأ سنة 1932.

ب/ منظمة التجارة الحرة: هو الشكل الذي يتم بموجبه تحرير التجارة بين دولتين أو مجموعة من الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع إحتفاض كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول خارج التكامل.

ومثال عن منطقة التجارة الحرة "النافتا" المكونة من " الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك" سنة 1993.

ج/ الإتحاد الجمركي: يزيل كافة الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى على التجارة بين الأعضاء، بالإضافة إلى تنسيق السياسات التجارية تجاه بقية العالم، مثال عن هذا الشكل "الإتحاد الأوروبي" أو "السوق الأوروبية المشتركة" المكونة بين ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ.

[1] أحمد فريد مصطفى- محمد عبد المنعم غفر- مرجع سابق (ص231).

د/ السوق المشتركة: يذهب هذا الشكل خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي إلى إزالة كافة القيود أيضا على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وقد حقق الإتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة أواخر 1992.

ه/ الإتحاد الاقتصادي: يبلغ هذا الشكل من التكامل حد توحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء ومثاله إتحاد "البنلوكس" المكون من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ المكون بعد الحرب العالمية الثانية والذي يشكل الآن جزءا من الإتحاد الأوروبي.

الأشكال الثلاثة الأولى تمثل المستويات الدنيا من التكامل الاقتصادي، أما الشكلان الأخيران فيمثلان المستويات العليا، وتقديم المراحل على النمو الوارد أعلاه لا يفترض إتباعها بالتعاقب حتما، إذ بإمكان أي مجموعة من الأقطار أن تختار لنفسها المستوى الذي يناسب معطياتها الاقتصادية والاجتماعية ويلي طموحاتها[1].

و/ الاندماج الاقتصادي (مرحلة التكامل التام): يمثل الاندماج المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصلها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، ويتم بلوغ هذه المرحلة مرورا بما سبق من المراحل والأشكال، إذ و بالإضافة إلى ما تم تحقيقه على مستواها، يتم لبلوغ هذا المستوى إضافة ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- عملة موحدة لتنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من الحالات للسلطة الإقليمية العليا.

3/ الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

[1] محمد الحمصي: مرجع سابق (94).

يترتب عن التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة سالفة الذكر مجموعة من الآثار، نوجزها فيما يلي:

أ/ آثار اتساع حجم السوق: يترتب عن اتساع حجم السوق ما يلي:

- تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق، ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير أي أن التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها قبل التكامل بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد، وذلك على إثر ما يتحقق من اتساع في السوق ومن ثم حجم المشروعات والإنتاج خلال عملية التكامل.

- زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد فيها.

- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة إلى إتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم تكن من الممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة.

ب/ الأثر على العمالة والأجور: يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل

الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات، وكل ذلك يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج[1] .

ج/ الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل: ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع بين أطراف التكامل انخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار السلع التي كانت تستورد من الدول الغير أطراف في التكامل بسبب ارتفاع الرسوم الجبائية بعد التكامل، وحتى إذا بقيت أسعارها كما هي فما يحدث من تغير نسبي في أسعار سلع الاستهلاك يؤدي إلى إعادة توزيع مداخيل الأفراد على طلب هذه السلع مما يؤثر بالضرورة على مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وحتى بافتراض أن مستوى الإنتاج لم يتغير في أي من أقطار التكامل وأنه لم يحدث أي تغيير في كفاءة استخدام الموارد فإن إزالة الرسوم الجمركية تجعل هذه السلع أرخص ثمنا مما كانت عليه، مما يدفع المستهلكين إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم بإحلال ما يستوردونه من الدول الأطراف مكان ما كان يستورد من الدول الغير أطراف، وهو ما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية إيجابيا[2].

د/ الأثر على التبادل التجاري مع العالم الخارجي: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين أطراف التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى الغير طرف إلى حد ما، وترجع الزيادة الحاصلة في التبادل بإحداثه لتنمية اقتصادية متسارعة في الدول المتكاملة ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها وتحسين الهياكل الاقتصادية الداخلية يحدث أثره على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي. كما تستطيع الدول المتكاملة خاصة إذا كانت تمثل معا مركزا احتكاريا كمصدر لبعض السلع أو سوقا إستيراديا لبعضها الآخر من الحصول على شروط أفضل لصادراتها و وارداتها على حد سواء.

II مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي:

[1] أحمد فريد مصطفى –عبد المنعم عفر- : مرجع سابق (ص265).
[2] محمد لبيب شقير: مرجع سابق (ص102).

إذا كانت الدول المغاربية تتوفر على الكثير من العوامل الأساسية المساعدة على تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي فيما بينها، وإذا كانت هذه الأخيرة قد بذلت ولو اليسير من الجهد في سبيل تحقيق ذلك فإنه من الجدير بالاهتمام الإطلاع على طبيعة هذه الجهود المبذولة وما آلت إليه من نتائج.

1/ العمل المغاربي المشترك الأهداف والهيكل التنظيمي:

أ/ إتحاد المغرب العربي، النشأة والتطور:

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة، في فيفري سنة 1947، هذا وإن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، هذه الخطوة اللبنة التي عبرت آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الاتسراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا، تدعمت عمليا لنوع من البناء المؤسساتي والتنظيم الهيكلي بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964، والتي كان الهدف منها هو ضمان:

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية.
- حرية تنقل السلع الصناعية.
- تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

وبيان جربة الوحودي بين ليبيا وتونس 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983.

إلا أن هذه الجهود وإن كانت عملية على الأقل في جانبيها التنظيمي والقانوني إلا أنها ووجهت ببعض التحديات العملية الكبيرة استمرت آثارها التثبيطية إلى يومنا، والمتمثلة في الأساس في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، هذه التحديات وهذا التوتر أثر سلبيا على سير العمل المغاربي المشترك.

إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 1988/06/10 بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب، اعتبر إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من

العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة والتي تم خلالها إصدار بينا زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة إتحاد مغاربي يهدف لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش يتاريخ 17 فيفري من سنة 1989، حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد إتحاد المغرب العربي.

ب/ إتحاد المغرب العربي، الأهداف والهيكل التنظيمي:

1/ الأهداف:

كانت الأهداف التي حددها قادة الدول المغاربية لإتحادهم باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي ولتحقيق تنمية اقتصادية فاعلة وتوفير الظروف الملائمة لذلك، حيث رأوا بأن التكامل الاقتصادي يمكن من التغلب على ضيق وصغر حجم سوق كل دولة من دول الإتحاد على حدى، والذي اعتبروه العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية المنشودة الكامل لتدفقات السلع و رؤوس الأموال والحرية الكاملة لانتقال الأفراد وباقي عناصر الإنتاج الأخرى، وعموما فقد تمثلت هذه الأهداف حسب معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في :

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.
- العمل تدريجيا على تحقيق تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينهم.

وما يمكن تسجيله بالنسبة لهذه الأهداف هو اتسامها بالشمول وافتقارها أو عدم مصاحبتها لاستراتيجية واضحة توجب الالتزام بها في تحقيق الهدف المنشود، وما يؤكد هذا التوجه هو إلحاح كل من دورات الإتحاد المنعقدة في ليبيا سنة 1991، ونواقشط سنة

1992، على ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات العملية اللازمة لتفعيل مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، كما أنه وبالرغم من الهياكل المؤسساتية والأجهزة التي حرص على تأسيسها القادة المغاربة دعما للتجسيد العملي والميداني للأهداف المسطرة، كالأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس والتي أريد لها أن تكون إطارا للتعاون العربي والدول الأجنبية وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الإتحاد وجامعة المغرب العربي المتكونة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول الإتحاد والهادفة إلى تكوين الباحثين في المجالات ذات الأولوية، والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس والهادف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال والسلع وعناصر الإنتاج، إلا أن كل هذه الهياكل والمؤسسات لم ترق بالعمل المغاربي إلى المستوى المرغوب الذي يمكن أن يحاكي الأهداف سالفة الذكر المنشود بلوغها.

2/ الهيكل التنظيمي:

يضم إتحاد المغرب العربي مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية هي :

- **مجلس الرئاسة:** وهو أعلى جهاز في الإتحاد له سلطة اتخاذ القرار، يتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته سنويا (لمدة سنة واحدة).
- **مجلس وزراء الخارجية:** يتكون من وزراء الخارجية وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في الدول الأعضاء، مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة، لا تصح دوراته إلا بحضور جميع الأعضاء.
- **لجنة المتابعة:** تتكون من أعضاء يتم تعيينهم من طرف المجالس الوزارية للدول الأعضاء تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المختصة وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية .
- **اللجان الوزارية المختصة:** يضم الإتحاد أربعة لجان وزارية مختصة هي:

* لجنة الأمن الغذائي.

* لجنة الاقتصاد والمالية.

* لجنة البنية الأساسية.

* لجنة الموارد البشرية.

وتهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها.

- **الأمانة العامة:** مقرها الرباط، يرأسها أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تتمثل مهامها في :

* تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

* المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

* إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.

* إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الإتحاد.

* الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف، وتوثيق هذه الأعمال.

* حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الإتحاد.

* التنسيق بين الأجهزة المختصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، لتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة عن الدول الأعضاء.

*ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة.

* ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد.

- **مجلس الشورى:** يعتبر الجهاز التشريعي في الإتحاد، يضم عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الإتحاد، مهمته إبداء الرأي فيما يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد

وتحقيق أهدافه.

- **الهيئة القضائية:** مقرها نواقشط، تضم قاضيين عن كل دولة عضو، يتم تعيينهم لمدة ستة سنوات تجدد نصف الهيئة كل ثلاثة سنوات ويرأسها قاض ينتخب من بين أعضاءها لمدة سنة واحدة، مهمتها النظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق المعاهدات المبرمة والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة.

2/ المعطيات الاقتصادية لدول الإتحاد:

أ/ الاقتصاد المغاربي من خلال بعض المجاميع الاقتصادية:

1/ الناتج المحلي الإجمالي:

عرف متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي حسب ما توفرت لدينا عنه من معلومات نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار. حيث عرف سنة (2001) 0.6% مقارنة بـ 3,49% سنة (1995)، 6,44% سنة (1996)، -0,1% سنة (1997)، 4,18% سنة (1998)، 4,10% سنة (1999) و1,13% سنة (2000). وهذا يحكم التغيرات التي حدثت على مستوى النواتج المحلية الإجمالية لكل دولة من دول الإتحاد على حدى.

2/ النفقات والإيرادات الحكومية:

عرفت الموازنة العامة لدول الإتحاد المغاربي فائضا ابتداءا من السنة 1999 إلى غاية 2001 حيث قدر مستواه بـ 18 مليون دولار سنة 1999، 3971.0 مليون دولار سنة 2000، 2036.0 مليون دولار سنة 2001، هذه مقارنة بوضع الموازنة خلال السنوات الممتدة من 1995 إلى 1998 حيث عرفت عجزا قدر بـ (2.446-) سنة 1995، (525.0-) سنة 1996، (503.0-) سنة 1997 و (3.991-) سنة 1998.

3/ ميزان المدفوعات:

حقق ميزان المدفوعات لدول الإتحاد فائضا ابتداء من سنة 1999 إلى غاية 2001، حيث حقق خلال سنة 1999 فائضا بقيمة (472.5) وسنة 2000 فائضا بقيمة (12.729) وسنة 2001 فائضا بقيمة (12.55) مقارنة بحالة العجز التي عرفها الميزان خلال السنوات الممتدة من 1995 إلى 1998.

وترجع أسباب التغيرات الظاهرة على مستوى كل من الناتج النحلي، النفقات والإيرادات وميزان المدفوعات إلى التغيرات التي عرفتها بنية اقتصاديات دول الإتحاد. هذه البنية التي نوضحها فيما يلي:

ب/ البنية الاقتصادية لدول الاتحاد:

1- **المحروقات:** بلغ إنتاج النفط الخام والغز الطبيعي لدول الإتحاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1998و 2002. حسب ما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول الإنتاج لكل من البترول والغاز في دول إتحاد المغرب العربي

إنتاج الغاز الطبيعي/ مليون متر مربع في السنة				**إنتاج النفط الخام/ الأرقام بالآلاف برميل في اليوم**			
ليبيا	الجزائر	تونس	**السنوات**	ليبيا	الجزائر	تونس	**السنوات**
12600	150060	2380	**1998**	1449	827.3	78	**1998**
9200	159925	2380	**1999**	1287.2	749.6	79.1	**1999**
10150	163030	2350	**2000**	1347.2	796	74	**2000**

2001	96.6	842.4	1323.5	**2001**	2350	156736	16698
2002	71	850	1300	**2002**			
المجموع	398.7	4065.3	6706.9	**المجموع**	9460	629751	48648

المصدر **:**صندوق النقد العربي

حيث يظهر من خلاله أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية، ثم تونس في المرتبة الثالثة أما المغرب فهي دولة غير نفطية.

أما فيما يخص إنتاج الغاز، فيظهر من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى ثم تليها ليبيا وتونس بالترتيب .

2- الصناعة: بلغ إجمالي الإنتاج الصناعي من الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في دول الإتحاد بالقيمة المضافة "45.952.3" مليون$ في سنة 2002، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في إجمالي الإنتاج ثم ليبيا في المرتبة الثانية ثم تونس، ثم موريتانيا والمغرب في المرتبة الأخيرة، وهذا حسب ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد

	الصناعات الإستخراجيه		**الصناعات التمويليه**		**إجمالي القطاع الصناعي**	
	القيمة المضافة (مليون $)	**المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(%)**	**القيمة المضافة (مليون $)**	**المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(%)**	**القيمة المضافة (مليون $)**	**المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(%)**
الجزائر	18339.1	32.8	4108.8	7.3	22.4479	40.1
ليبيا	98487	49.7	114.5	6	110332	55.7
المغرب	722.5	1.9	6292.2	16.9	70147	18.9

تونس	848	3.7	4305.9	18.6	51539	22.3
موريتانيا	130.3	13.9	72.8	7.8	203.1	21.6

المصدر : صندوق النقد العربي

3- الزراعة: بلغ إجمالي الناتج الزراعي في دول الإتحاد خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2002 ما قيمته 44.206 مليون$، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى تليها المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا بالترتيب .

في حين بلغت مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة من (2000-2001) ما نسبته: 30.2% بالنسبة للجزائر، 46.4% بالنسبة للمغرب، 34.9% بالنسبة لتونس، 25.2% بالنسبة لليبيا و 60.1% بالنسبة لموريتانيا. أما بالنسبة لنصيب الفرد من هذا الناتج للفترة ما بين 2000-2002 فقد قدر بـ 465$ بالنسبة للجزائر، 501$ بالنسبة للمغرب، 736$ بالنسبة لتونس، 1088$ بالنسبة لليبيا و 207$ بالنسبة لموريتانيا.

أما فيما يخص الصادرات الزراعية لدول الإتحاد خلال الفترة الممتدة من (2000-2001) بمليون الدولارات فقد قدر بـ: 16.811.00مليون$ ، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات، تونس ثم تليها المغرب، ثم موريتانيا وليبيا والجزائر بالترتيب.

أما فيما يخص الواردات فقد بلغ إجمالي قيمتها 50130 مليون$ حيث تحتل المرتبة الأولى في الإستراد الجزائر ثم تليها المغرب، ثم بالترتيب، ليبيا وتونس موريتانيا.

ج/ الاقتصاد المغاربي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية:

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة(2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الدولية، أظهرت النتائج التالية بالنسبة لدول المغرب العربي:

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر معهد هيرتاج" HERTAGE FONDATION " بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" WALL STREET JOURNAL منذ عام 1995 مؤشر الحرية الاقتصادية لغرض قياس تدخل السلطة (الدولة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 من بينها 20 دولة عربية.

مكوناته:

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 10 عوامل وهي :

- السياسة التجارية(معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
- السياسة المالية (الضرائب).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفكرية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية.
- أنشطة السوق السوداء.

دليل المؤشر:

- (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- (4-5) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

ويظهر هذا المؤشر أن تونس والمغرب تحتل المرتبة الأولى، وبذلك تصنف من الدول التي لها حرية اقتصادية كاملة، تليها كل من موريتانيا والجزائر في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، وبذلك تصنف ضمن الدول التي لها حرية اقتصادية ضعيفة وفي المرتبة الأخيرة نجد ليبيا التي تصنف ضمن الدول التي ليست لها حرية اقتصادية، وهذا حسب ما يظهره الجدول أدناه.

جدول : مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربى لسنة 2002

التصنيف	الترتيب الدولي (من مجموع 161 دولة)	الترتيب المغربي	قيمة المؤشر	
حريـــة اقتصـــادية شبه كاملة	68 68	1 1	2.95 2.95	**تونس** **المغرب**
حريـــة اقتصـــادية ضعيفة	85 94	2 3	3.10 3.25	**مرويتانيا** **الجزائر**
حريـــة اقتصـــادية منعدمة	151	4	4.30	**ليبيا**

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية(2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

2-مؤشر الإستدامة البينية:ENVIRONEMENT SUSTAIMABILITY INDEX

يصدر المنتدى الاقتصادي"WORLD ECONOMIC FORUM" في جنيف (سويسرا) وبالتركيز مع مركز قانون وسياسات البنية لجامعة بيل ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحد الأمريكية منذ عام 2001. ويهدف هذا المؤشر لقـياس درجة التقدم في السياسات البينية وتناسقها مع سياسات دولة أخرى ومدى ترابطها مع البيئة الصحية والتعليمية والاجتماعية، وشمل المؤشر خلال سنة 2001 حوالي 142 دولة من بينها 16 دولة عربية.

مؤشر الإستدامة البينية يعكس وضع الدول في مواجهة قضية البيئة في الوقت الراهن، وكذلك مدى جدية الإلتزام بموضوع البيئة على مستوى القطر، ومدى قدرة القطر على خلق التوازن بين إدارة الموارد الطبيعية، وتلبية الحاجات اليومية للسكان ومدى نجاح الدولة في إدخال السياسة البينية في صميم سياسات الدولة، كما أنه يتيح الفرصة لمقارنة سياسات البيئة بين الدول لتبيان الصورة العالمية للوضع البيني.

مكوناته:

يتكون المؤشر من 20 متغير أساسي يشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية:

- قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية (المياه، الهواء، الأرض).
- الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي.
- مستوى الصحة، التعليم والأوضاع الاجتماعية
- وضع القدرة الاجتماعية، التكنولوجية والمؤسسة
- مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

دليل المؤشر:

يتراوح من صفر إلى 100% تتوزع بالتساوي:

- المجموعة الأولى: الدول الأفضل في الحفاظ على الاستدامة البينية وتشمل 50 دولة.
- المجموعة الثانية: الدول الأفضل في الحفاظ على الاستدامة البينية وتشمل 50 دولة.
- المجموعة الثالثة: الدول الأفضل في الحفاظ على الاستدامة البينية وتشمل 50 دولة.

يظهر أن تونس والجزائر والمغرب تصنف ضمن الدول النامية عالميا ضمن المجموعة الثانية) وترتب مغاربيا على التوالي تونس، الجزائر ثم المغرب، أما ليبيا وموريتانيا فتصنف ضمن الدول الأقل نموا عالميا (ضمن لمجموعة الثالثة) وتحتل في الترتيب المغاربي الرابعة والخامسة على التوالي، وهذا حسب ما يظهره الجدول رقم (1) أدناه.

جدول : مؤشر الاستدامة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2002

التصنيف الدولي	الترتيب الدولي (من مجموع 142 دولة)	الترتيب المغربي	قيمة المؤشر	
ضمن المجموعة الثانية	61	1	50.8	**تونس**
	70	2	49.4	**الجزائر**
	73	3	49.1	**المغرب**

ضـــمن المجموعـــة الثالثة	124 126	4 5	39.3 38.8	**ليبيا** **موريتـــانـــيا**

المصـدر : تقريـر منـاخ الاسـتثمار فـي الـدول العربيـة (2002) الصـادر عـن المؤسسـة العربية لضمان الاستثمار .

3- المؤشـر المركـب للمخـاطر القطريـة: COMPOSITE COUNTRY RISK RATING

يصدر عن مجموعة (بي آر أس)" PRS GRROUP" شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس مخاطر بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها".

مكوناته:

- التقويم للمخـاطر السياسـة ويتكـون مـن 12 مكـون ويشـكل 50% مـن المؤشـر المركب.
- التقويم للمخـاطر السياسـة ويتكـون مـن 05 مكـون ويشـكل 25% مـن المؤشـر المركب.
- التقويم للمخـاطر السياسـة ويتكـون مـن 05 مكـون ، ويشـكل 05% مـن المؤشـر المركب.

دليل المؤشر:

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا
- من 50 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة
- من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة
- من 70 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة

- من80 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا

يظهر هذا المؤشر أن كل من المغرب، تونس وليبيا تصنف من الدول التي تقل فيها درجة المخاطرة الاقتصادية، تليها الجزائر في المرتبة الأخيرة بدرجة معتدلة، وهذا حسب ما يوضحها الجدول أدناه.

جدول : المؤشر المركب للمخاطرة القطرية

التصنيف	الترتيب الدولي (من مجموع 140دولة)	الترتيب المغاربي	قيمة المؤشر	
منخفضة	53	1	72.8	**المغرب**
	56	2	72	**تونس**
	65	3	70	**ليبيا**
معتدلة	87	4	63.8	**الجزائر**
/	/	/	/	**موريتانيا**

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية(2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

III معيقات العمل المغاربي المشترك ومقترحات التفعيل:

أ/ معوقات العمل المغاربي المشترك:

عرف العمل المغاربي المشترك مجموعة من التحديات حالت دون التواصل إلى حالة من التكامل بين دول الاتحاد تضمن صيانة مصالح المجموعة في مواجهة العـــــالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي أعاقت هذا التكامل لم تكن نتيجة للتقاعس في البحث عن الحلول بقدر ما كانت ناجمة عن عدم وجود تصور إستراتيجي دقيق للمستقبل الاقتصادي والسياسي لشعوب المنطقة، وعن عدم وجود قرار

سياسي قابل للتطبيق يكون كفيل بوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ.

وتميز بإيجاز أهم هذه التحديات في نقطتين اثنين هما:

1/ العامل السياسي:

يتمثل تحديدا في قضية الصحراء الغربية وانعكاسها على العلاقات المغربية الجزائرية والعمل المغاربي المشترك هذا بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي انفجرت بين الجزائر والمغرب في صيف سنة 1994.

لقد ألقت هذه القضايا بضلالها على العمل المغاربي مضبّطة إياه وإذا كانت للقضية الأمنية حلولها، فإنه يبدوا أن العمل فيما يخص قضية الصحراء الغربية مازال بعيد وبالتالي قد يستمر امتدادها للتأثير على عمل الاتحاد، خاصة وأن الطرف المغربي يعتبر أن قضية الصحراء الغربية قضية وطنية ولا يمكن أن توضع جانبا وتترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة، وإنما يجب أن تسوى بين الجزائر والمغرب، في الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر بأن نزاع الصحراء الغربية يجب أن بفض بين المغرب والبوليزاريوا في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

2/ العامل الاقتصادي والاتجاه نحو المغرب:

ليس ثمة شك أن تنامي التوجه نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي في مختلف بقاع الأرض بشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية عامة، على وجه الخصوص، إذ لا يمكن لأي من هذه الدول التعامل معها بصورة منفردة، وهذا بحكم ما يجلبه هذا التوجيه الجديد من المنافسة الخارجية تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات، إلا أنه وبالرغم من ذلك نلاحظ أن دول الإتحاد مازالت تعتمد في تجارتها وتعاملاتها الاقتصادية المختلفة على أسواق الدول الغربية بدلا من تعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتدعيم التجارة العربية البينية التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات وزيادة فرص العمل، ويمكن إرجاع سيب هذا الخلل إلى تشابه الهياكل الإنتاجية لدول الإتحاد مما جعلها في

حالة تنافس وليس تكامل، من جهة ومن جهة أخرى على التداخل القائم بين الأهداف السياسية والقرارات الاقتصادية إذ يلجأ بعضها للمقاطعة كسبيل لتحقيق أهداف سياسية، وتعتبر إحدى أهم المشكلات التي تعيق تحقيق التقدم المرغوب على مستوى العمل المغاربي المشترك هذا إضافة إلى قضية توجه دول الإتحاد نحو التركيز في بناء ما يسمى بالأمن الاقتصادي، وما نتج عنه من إعاقة تحقيق أي تقدم أو تحسن في مستوى التجارة العربية البينية، أي أن كل دولة من دول الإتحاد تركز على مصالحها الفردية الضيقة بغض النظر عن المصلحة العامة لدول الإتحاد (إحصائيات عن التجارة البينية) وما يبرز ذلك هو التوجه وارتباط دول الإتحاد بالاقتصاديات الغربية، بحكم عامل الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول المتقدمة.

إضافة إلى هذان العنصران يمكن إضافة المعيقات الأخرى بشكل مختصر فيما يلي:

- تعاني الاقتصاديات المغاربية من فقر تنوع مكونها اقتصادياتها فهي مبنية على الإستراد والتصدير وبذلك فهي حبيسة تطورات التجارة الخارجية.
- ضعف الهيكل الاقتصادي واعتمادها على لدول المواد الأولية، وهو ما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.
- عدم الإستقرار الدي يميز كل من معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي في كل من دول الإتحاد.
- التقدم المتفاوت في تبني اقتصاد السوق خاصة ما بين المغرب و\تونس من جهة والجزائر وليبيا وموريتانيا من جهة أخرى، وهم ما أثر على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية الاندماج الفعلي.

ب/ مقترحات التفعيل:

1. ضرورة الاهتمام بالإنجاز المغاربي البيني المشترك وإعطائه أولوية قبل الاستثمار الأجنبي ، مما يفعل تحريك عملية التكامل الاقتصادي.

2. تعزيز التبادل البيني المغاربي فيما يخص المعلومات والخبرات كوسيلة أو أداة لتحريك العمل باتجاه التكامل الاقتصادي المغاربي.
3. العمل على التنسيق فيما يخص السياسات النقدية والمالية.
4. توحيد وتكتيف الجهود فيما يخص إزالة كافة القيود على حركة السلع والأشخاص مغاربيا.
5. توحيد وتكثيف الجهود فيما يخص حركة رؤوس الأموال مغاربيا.

E

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه إذا كان العمل المغاربي المشترك قد ميز خلال طوال مساره العملي بنوع من الشمول والتذبذب وعدم الاستمرارية، فإنه لا بد من التأكيد والتنبيه إلى أن المرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي وإن كانت مليئة بالفرص التاريخية الكبرى لمن يستطيع استغلالها، فإنها مليئة أيضا بالتحديات والمخاطر الاقتصادية المادية والتكنولوجية اللازمة لذلك، هذا وإن كانت كل توقعات المستقبل

القريب ولا تبشر بأي خير لمعظم الدول النامي والعربية منها على وجه الخصوص، خاصة إذا أبقت على طريقتها الانفرادية في إطار التعامل الاقتصادي الدولي، وهو حال دول إتحاد المغرب العربي.

U

1. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الدولي مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- 1999.

2. حسن عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

3. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000-2001.

4. كامل بكري: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت-لبنان- 1988.

5. محمد الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

6. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية -تجارتها وتوقعاتها- الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان-.

7. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

8. مصادر بيانات جداول الملحق –صندوق النقد العربي 2001/1990.